دول القرن الأفريقي: دورها وتأثيرها في القضية الصومالية (الجزء الخامس)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 37

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: السبت 30 مايو 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

يتناول هذا الجزء من التقرير، وهو الجزء الخامس، ملامح السياسة الإثيوبية وتأثيرها في الصومال، وذلك على ضوء تفاعلها حيال القضية الصومالية خلال الحقب التاريخية المختلفة بشكل عام، وبعد سقوط الحكومة المركزية في الصومال عام 1991م، بشكل خاص.

لقد سبقت الإشارة في الجزء الرابع إلى أن إثيوبيا تدخلت مبكراً وبشكل منفرد في الأزمة الصومالية، من أجل تحقيق أهداف خاصة ودون مرعاة لاعتبارات تسوية الأزمة واحتواء تداعياتها على عوامل الاستقرار في الصومال ودل الجوار، وهو ما أسهم بدوره في تأجيج الصراع داخل الصومال وتمزيق نسيجها الاجتماعي والسياسي.

وبعد وفاة محمد فارح عيديد، دعت إثيوبيا لعقد مؤتمر في منتجع سودري، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر جميع قيادات الفصائل الصومالية المسلحة، باستثناء حسين عيديد ومحمد إبراهيم عقال الرئيس الأسبق لجمهورية أرض الصومال التي أعلنت عن استقلالها من جانب واحد عام 1991م، وتدخلت مصر في محاولة لتقويض الدور الإثيوبي المتنامي في الصومال، واحباط ما تقوم به إثيوبيا حيال الأزمة الصومالية، وذلك في إطار التنافس المحموم بين القاهرة وأديس أبابا لزعامة المنطقة[1].

وبالفعل كان هذا المؤتمر يهدف إلى تسوية الأزمة الصومالية ولكن على النحو الذي يخدم الاستراتيجية الإثيوبية ويجعل الصومال كيانا مطواعاً،إلا أنها عجزت عن كسب ثقة كل الفصائل الصومالية خاصة رئيس التحالف الوطني الصومالي، حسين عيديد، الذي رفض كل ما انبثق عن المؤتمر من قرارات ولجان، معتبراً ذلك نمطاً من أنماط التدخل الإثيوبي في الشؤون الصومالية، ولذلك انحصرت نتائج المؤتمر على تكوين مجلس أطلق عليه مجلس

[1] محاسن عبد القادر حاج الصافي، المصدر السابق.

"الإنقاذ الوطني الصومالي" ضم العديد من الفصائل المسلحة، ومن أبرز رجاله عثمان عاتو وعبد الله يوسف أحمد[2].

ومن جهة أخرى لم يقتصر الدور الإثيوبي فقط بالاستحواد على ملف تسوية الأزمة الصومالية، استناداً إلى هذا التفويض الممنوح لها من قبل منظمتي الإيجاد الاتحاد الإفريقي(3)، بل إن أديس أبابا، قد رأت أنه من حقها أن تمارس كافة الوسائل المتاحة بما فيها العسكرية على ما تسميه بمجالها الحيوي للتأثير على مجريات الأزمة الصومالية، والصفحات التالية تعكس جانب من دوامة تدخلها عسكرياً في النزاع الصومالي.

إثيوبيا: ودورها العسكري في الصومال

في أغلب فترات تاريخها الحديث، لم يكن الخيار العسكري غائباً في السياسة الإثيوبية تجاه الصومال، ولكن ذلك ظهر على الساحة بشكل أكثر سطوعاً، في بداية حقبة التسعينات من القرن الماضي، وبالأخص بعد فشل مساعيها لجمع الفصائل المسلحة من أجل تشكيل حكومة موالية لها في مقديشو.

وتجدر الإشارة إلى أن تنامي دور الحركات الإسلامية في الساحة الصومالية، ظل يشكل هاجساً لإثيوبيا، وهي تخشى من ارتباطها بالحركات الإثيوبية المسلحة المناؤئة للحكومة، مما يمثل تهديداً خطيراً لأمنها القومي، ولذا بدأت تلجأ إلى التدخل العسكري المباشر، من أجل تقليص واحتواء دور ونشاط الحركات الجهادية المتزايد في الصومال.

لقد بدأت تظهر ملامح هذا التوجه بجلاء من خلال العملية العسكرية الكبيرة التي نفذتها القوات الإثيوبية في 19 أكتوبر عام 1996م، في مدينة "لوق" الحدودية . إحدى معاقل حركة

---

[2] د. جلال الدين صالح، المصدر السابق.

[3] أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، مركز الأهرام، القاهرة . 2005م.

الاتحاد الإسلامي والتي جرت بالتعاون مع مليشيات الجنرال عمر حاج "موصلي" وأسفرت عن سيطرتها على المدينة بشكل كامل[4].

ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد، فقد شنت القوات الإثيوبية في يونيو عام 1999م، هجوماً واسعاً داخل العمق الصومالي، أدى إلى السيطرة على مدينة "بيدوا" حاضرة محافظة "باي" جنوب غرب الصومال، والتي كانت معقلاً لمليشيات التحالف الوطني الصومالي بقيادة حسين فارح عيديد، وقد تمثل الهدف الإثيوبي المعلن وراء الهجوم، بطرد عناصر "جبهة تحرير أورومو" التي كان لها وجود عسكري في بعض مناطق جنوب الصومال خاصة محافظة "باي" جنوب غرب الصومال.

ولكن التدخل العسكري الأكبر قد جاء في نهاية عام 2006م، عندما قامت القوات الإثيوبية باجتياح واسع للصومال وبدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل اسقاط نظام المحاكم الإسلامية وقلب موازين القوة لصالح الجهات المحلية الموالية لها.

ولم يكن متوقعاً من المحاكم الإسلامية أمام الزحف الإثيوبي، إلا إخلاء مواقعها في البلاد، لأنه كان من المحال أن تواجه جيشاً نظاميا مدربا ومسلحاً بأحدث العتاد العسكري، بقوات محدودة من المليشيات ذات أسلحة خفيفة.

ولهذا انسحبت من جميع المدن التي كانت تسيطر عليها بصورة سريعة ودون قتال في أغلب الأحيان، فيما أعلنت أن انسحابها السريع هو تكتيك جديد اتخذته أمام التفوق في العتاد والتسليح للقوات الإثيوبية مؤكدة أنها ستخوض حرباً مغايرة لما تتوقعه القوات الإثيوبية[5].

---

[4] محمود عبد الصمد محمد، المشروع الإثيوبي في الصومال، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، سبتمبر 2015م.

[5] د. جلال الدين صالح، المصدر السابق.

ورغم تمكن القوات الإثيوبية من تحقيق تقدم سريع على الأرض، إلا أنها لم تنجح في تطويع الحركات الإسلامية والوطنية الرافضة لسياساتها العدوانية في الصومال، فقد أشعلت مقاومة صومالية شرسة ومتمترسة بالعقيدة، إلى درجة أصبحت فيه الصومال ساحة جاذبة للشباب المتطرف من أماكن قصية ليس من الدول العربية والإفريقية كاليمن والسعودية والسودان وكينيا فحسب، بل من الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها، وبذلك عاد شبح التنظيمات الجهادية التي تستظل بمظلة تنظيم القاعدة يهدد أمن دول القرن الإفريقي والقوى الدولية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة[6].

وبذلك فتحت إثيوبيا أعين العديد من المتربصين لها، ووسعت من الجبهة المناؤئة لها في داخل الصومال وخارجها، كما أنها من خلال تورطها عسكرياً في الصومال، قدمت خدمة جليلة لإريتريا في تعزيز دورها في الصومال ودعم الجناح المتشدد من المحاكم الإسلامية والحزب الإسلامي وحركة الشباب، من أجل إضعاف وتشتيت الدور الإثيوبي في الصومال والمنطقة، وكل هذا ضيق فرص المصالحة بين الفرقاء الصوماليين وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، كما جعل الصومال ساحة مفتوحة لتسوية النزاعات الإقليمية والدولية[7].

وفي أوخر عام 2009م، اضطرت القوات الإثيوبية بالانسحاب من الصومال، وتزامن ذلك بتوفيع اتفاقية جيبوتي بين الحكومة الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال جناح الشيخ شريف شيخ أحمد.

---

[6] عبد الوهاب الصاوي، المصدر السابق.

[7] مركز القدس للدراسات السياسية، القرن الإفريقي ساحة لصراعات محلية وإقليمية، الملف الاستراتيجي، العدد 51 ، السنة الخامسة، فبراير 2007م.

في ديسمبر 2013م، أعربت إثيوبيا عن استعدادها لنشر قواتها في الصومال، ولكن هذه المرة في إطار قوات حفظ السلام الإفريقية "الأميصوم"، وقد انضمت القوات الإثيوبية رسمياً لمهمة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال 22 يناير 2014م، بعد موافقة مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 1224، الذي نص على إرسال قوات إضافية إلى الصومال.

ويتضح من الاستعراض السابق للأحداث، أن إثيوبيا ما زالت قلقة من تنامي دور التيارات الإسلامية في الصومال، حيث لا يمكن لها أن تتحمل وجود نظام إسلامي في القرن الإفريقي يلاصقها شرقاً، ولذا فإن وجود حكومة موالية لها في مقديشو يعد مطلباً ضرورياً بالنسبة لإثيوبيا وحلفتها الولايات المتحدة الأمريكية.